إحكام الرقابة على قطاع التعليم قبل الجامعى في ضوء ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية كمدخل للمحافظة على الهوية الوطنية وتحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعى (تصور مقترح)

أ.د الهلالى الشربينى الهلالى
أستاذ التخطيط التربوى والإدارة التعليمية بجامعة المنصورة
ووزير التربية والتعليم والتعليم الفني السابق

مقدمة

تمثل التربية في علاقتها بالمجتمع نزعة إنسانية محورها الإنسان، والتعليم باعتباره جزء من التربية يمثل شبكة من الأنشطة التربوية تغطى كل مراحل عمر هذا الإنسان، والتربية والتعليم بهذا المعنى يمتلكان القدرة على مواجهة قضايا المجتمع الإنسانى بما تتضمنه من حقوق وواجبات ومشاركة وتفاعل وصولاً إلى تحقيق أنسنة الإنسان وبناء مجتمع يتسم بالتماسك والاستقرار، ومن هذا المنطلق تلتمس كافة المجتمعات الإنسانية من التربية والتعليم سبلاً لتنشئة الأطفال وتربية الكبار على روح التسامح واحترام الآخر والتفاعل مع الثقافات المختلفة، ومن ثم تقليل حالات التطرف والعنف وتعزيز السلام الداخلي والمواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعي.

ويمكن أن يتحقق ذلك من خلال تعليم القيم أثناء تنشئة الأطفال، وذلك بوضعها كمكون جوهرى في المناهج الدراسية والأنشطة التربوية، والتركيز على الدور التفاعلي للمعلم داخل الفصل الدراسي كمرشد وميسر وموجه بكرامة واحترام مع كل التلاميذ دون تمييز، انطلاقًا من قناعة مؤداها أنه لا يوجد طالب مشكلة، وإنما يوجد طالب يعاني من بعض المشكلات ويحتاج إلى مساعدة على تعديل سلوكه غير المقبول (ويلتشير، ٢٠٠١، ٢٠٣-٢٠٩).

والقيم طبقًا لقاموس ويبتسر تعني معايير ومبادئ تستخدم للحكم على الأشخاص أو الأشياء أو الأفكار أو الأفعال، كونها مرفوضة وغير مرغوب فيها، أو مقبولة ومرغوب فيها، وتعرف القيم على أنها "محددات لسلوك الإنسان، تشكل إطاراً مرجعياً يحكم هذا السلوك عند ممارسة الأعمال والمختلفة، كما أنها تمثل في الوقت ذاته أحكاماً معيارية يستند

إليها الفرد في إصدار حكم على الموضوعات والأشياء وسلوك وأفعال الآخرين، وبذلك فهى تلعب دوراً مهمًا في ضبط سلوك الفرد، على اعتبار أنها توجه سلوكه وممارساته نحو الأمور المرغوب فيه اجتماعياً، ومن ثم فهى تمثل أدوات معنوية لتحقيق المواطنة الصالحة في المجتمع.(على عبد الرؤوف، محسن بن عبد الرحمن،٢٠١٣: ٧٧).

ويختلف مفهوم المواطنة من مجتمع إلى مجتمع آخر، ومن فرد إلى فرد آخر داخل المجتمع الواحد حسب فهم كل طرف لها، وتعرفها دائرة المعارف البريطانية: على أنها تمثل "علاقة الفرد بالدولة كما يحددها القانون في تلك الدولة بما تتضمنه هذه العلاقة من واجبات وحقوق متبادلة ودرجة من الحرية في إطار بعض المسؤوليات". (أحمد غنيمي، ٢٠٠٨: ٥٦)، ويمكن تعريفها في إطار هذه الورقة على أنها مجموعة مبادئ يكتسبها الفرد من خلال تفاعله مع أفراد المجتمع الذي ينتمي إليه ويتواجد فيه، وتساعده على تكوين شخصية يستطيع من خلالها التعايش في ذلك المجتمع.

والمواطنة بمفهومها الواسع تعني العلاقة الوجدانية بين الفرد والدولة التي يقيم فيها بشكل دائم بما يؤدى إلى ارتباطه بها ثقافيًّا، وتاريخيًّا، وجغرافيًّا، ويعد الشعور بالمواطنة من التوجهات المدنية الأساسية التي تتمثل فى احترام القانون والنظام العام، واحترام حقوق الإنسان، وضمان الحريات الفردية، والتسامح، وقبول الآخر، وحرية التعبير وغيرها بصرف النظر عن اختلاف المنطلقات العقائدية والفكرية أو المرجعيات الأيديولوجية. (يوسف العنزي، ٢٠١٥: ١٩٧).

وفى ضوء ما أفرزته ثورات ومتغيرات العصر الحالي ومستحدثاته – وبصفة خاصة العولمة بشكلها المتوحش الذى تخطى الحدود وصار يهدد الهويات الوطنية وتماسك المجتمعات المستقرة – باتت قضية ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية وتوظيفها في تحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعي بمثابة قضية مجتمعية تفرض نفسها بقوة عند معالجة أي بُعد من أبعاد التنمية البشرية والإنسانية، بما يتضمنه ذلك من مشروعات للإصلاح والتطوير وتوظيف للمناهج الدراسية والأنشطة التربوية في المراحل التعليمية المختلفة، وتزويد كل أفراد المجتمع بالمعارف والقيم والاتجاهات الاجتماعية والسياسية والأخلاقية التي تساعدهم على التكيف مع التغييرات المختلفة ومواجهة تحدياتها في ضوء الخصوصيات المجتمعية .

وفي ضوء ما أفرزته العولمة من تغيرات شهدها العالم في العقود الأخيرة من القرن الحالى بات الشباب العربى بصفة عامة والمصري بصفة خاصة يواجه غزوًا فكريًا وثقافيًا وأخلاقيًا، يستهدف بلبلة الفكر وافساد الأخلاق وطمس الهوية الوطنية، الأمر الذى أبرز أهمية ترسيخ القيم الأخلاقية وتوظيفها في تحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعي بهدف المحافظة على هوية المجتمع وأمنه وسلامته واستقراره، وحمايته من المخاطر الاجتماعية والسياسية والاقتصادية محليًا وإقليميًا وعالميًا عبر تطبيق سياسات تتبنى إكساب أبناء المجتمع المعارف والقيم والاتجاهات والمهارات التي تمكنهم من تمثل قيم المواطنة وممارستها في حياتهم اليومية.(على زمزم، ٢٠١٥: ٢٩)

ويزيد من أهمية بناء الممارسات الأخلاقية الفاضلة لدى أبناء المجتمع المصرى والعربى ؛ تلاحق الثورات العلمية، والتكنولوجية، والمعلوماتية، والتكتلات الاقتصادية وتطور المنصات الإعلامية وما ارتبط بها من استراتيجيات حروب الجيلين الرابع والخامس، وانعكاسات كل ذلك على المنطقة العربية، من تهديد للقيم الأخلاقية، والمواطنة الصالحة، والتماسك الاجتماعي؛ بسبب ما أحدثته تلك الثورات والتغيرات من أزمات اقتصادية، وانفتاح ثقافي، وتعصب دينى، وعنف، وغياب للعدل، وتعظيم لكل ما هو مادى، والتوجه نحو قيم الاستهلاك وإهمال قيم الإنتاج، وعدم احترام الخصوصية الفردية، مما أدى إلى انتشار الصراع النفسي داخل الفرد وبينه وبين الآخرين، وضعف الصمود النفسي، واهتزاز قيم الأفراد، ودفع المجتمع نحو إعادة تنظيم أولوياته، والأفراد إلى إعادة النظر في تحديد أهدافهم وسبل إشباع حاجاتهم، الأمر الذى أدى في فترات معينة إلى إفراز سياسات بلا مبادئ وتجارة بلا أخلاق، وثروة بلا عمل، وتعليمًا بلا تربية، وعلمًا بلا ضمير، وعبادة بلا تضحية، واستهلاكًا بلا ترشيد، وجهدًا بلا قداسة، وأفرادًا بلا هوية، وشيوع قيم التعصب والتطرف والعنف ورفض الأخر.

ومن هنا ظهرت أهمية بذل الجهود الكافية واتخاذ الإجـــــراءات الملائمة لرعاية (ريمرز،٢٠٠٦، ٣٦٢)، الكفاءات المعنية بتربية المواطنة الصالحة وترسيخ القيم الأخلاقية وتحقيق التماسك الاجتماعى وفهم تلك التحديات والعمل على مواجهتها، هذا بالإضافة إلى أن إصلاح المجتمعات البشرية وتقدمها لا يتحقق فـــي ظل غياب القيم الأخـــلاقية التـــي تدعـــم العدالة وفرص التمكين (عمري، ٢٠١٤، ١٣) وتكوين مواطن واع بنظام الحكم في مجتمعه، وبأهم قضاياه ومشكلاته، وبقيم الحرية والمساواة

والعدالة والحقوق والواجبات، يتحمل مسئولية اختياراته وأفعاله، مواطن يسعى لزيادة إنتاجه وترشيد استهلاكه، ويفضل المصلحة العامة على المصلحة الشخصية.

وتستند المواطنة على أسس وثوابت، منها: الوطن ككيان سياسي، والدستور كمصدر لسائر القواعد القانونية، والمواطنون، ومؤسسات المجتمع التي تؤدى وظائف اجتماعية، والحرية والولاء والانتماء كمظاهر من مظاهر المواطنة ومن عوامل قوتها، والعدل المدعوم بسلطة القانون فى الحقوق والواجبات بما يضمن المحافظة على التنوع ويؤدى إلى دمج كل أفراد المجتمع في هوية واحدة بصرف النظر عن معتقداتهم أو إثنياتهم وعرقياتهم، وفى هذا السياق تتمثل أهميتها المواطنة لكل من الفرد والمجتمع، في كونها تحدد هوية الأفراد التي تميزهم عن الأخرين خارج حدود بلدانهم، وتُشعرهم بمكانتهم، كما تُحدد لهم حقوقهم وواجباتهم داخل حدودهم، وتعزز الروابط بينهم، وتوحدهم أمام التحديات المشتركة، وتَدفع جهودهم جميعًا نحو خدمة الوطن، والتضحية من أجلة، والدفاع عن مصالحه، والعمل على استقراره. (حسين موسى، ٢٠١٢: ١٣٥).

ويمكن إجمال القيم الإيجابية التى يجب ترسيخها في النشء والشباب في قيم : الولاء والانتماء الوطنى، والنظام، والتعاون، والتسامح، والمبادأة، والإيجابية، والقناعة، والادخار، وترشيد الاستهلاك، والحرية، والعدل، والديمقراطية، والأمن، واحترام الآخر، و تعد التربية القهرية والفقر من أهم الأسباب التي تؤثر سلبا على ترسيخ هذه القيم وتربية المواطنة الصالحة وإحداث التماسك الاجتماعي، فبينما تسعى التربية الصحيحة إلى إظهار طاقات الفرد، يؤدي القهر إلى قتلها، وبينما تهدف التربية السليمة إلى بناء الشخصية السوية المتكاملة يؤدي الاضطهاد إلى إضعاف الشخصية واضطرابها، كما أن الفقر أيضًا بما يسببه من انتشار للأمية والمجاعات وسوء التغذية والبطالة ونقص التوظيف والإسكان، وعدم ملاءمة الخدمات، (أسيدو، ٢٠٠٨، ٢٢٦) . يجعل أفراد المجتمع أكثر استياء وأقل استعدادا للتعاون، ويساعد على (حامد عمار، ١٩٩٩، ٧٢) انتشار الاضطرابات والتباعد والبغضاء، ومن ثم تشتت الأسر وتفكك المجتمع، وتراجع القيم الأخلاقية وغياب المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعي.

وقد شهدت مصر فى الأعوام الأخيرة تراجعًا ملحوظاً فى منظومة القيم والأخلاق، وانتشارًا غير مسبوق لسلوكيات وآفات وانحرافات اخترقت المجتمع المصرى وباتت تنذر بعواقب وخيمة تهدد فئات المجتمع كافة، وانطلاقا من المسئولية الوطنية والإنسانية بات من

الضرورى متابعة الانحراف عن القيم المصرية الأصيلة كاحترام الكبير، والعطف على الصغير، والإحسان للجار، وتقدير المعلم، واحترام قيمة العمل، والانتماء للوطن، والترابط الأسرى، والتماسك المجتمعى، وإعانة المحتاج، وبر الوالدين والأقارب، ويقظة الضمير، وإعلاء المصالح العامة على المصالح الخاصة .

وفى ظل هذا التراجع الأخلاقى والقيمي الذى أصاب جزء من المجتمع بمختلف فئاته وأعماره، وإيمانا بأهمية ترسيخ القيم الإنسانية والأخلاقية ودورها فى بناء المجتمع وتماسكه ؛ ظهرت مبادرات من الأزهر الشريف والكنيسة المصرية بالتعاون مع وزارات التربية والتعليم، والتعليم العالى، والثقافة، والشباب والرياضة، والأوقاف والداخلية والمجلس القومى للمرأة وعدد من المثقفين والكتاب ورجال الصحافة والإعلام والفن والرياضة، بهدف إحياء القيم الإنسانية والأخلاقية والعمل على تضافر الجهود المجتمعية من أجل القضاء على السلوكيات اللاأخلاقية، واستعادة منظومة القيم الإنسانية التى أقرتها جميع الأديان السماوية .

أولا: ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية كمدخل للمحافظة على الهوية الوطنية وتحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعى

قامت وزارة التربية والتعليم على مدار السنوات الماضية وبصفة خاصة في الفترة من ٢٠١٤ حتى ٢٠١٧ بعدة تجارب رائدة فى ترسيخ القيم الأخلاقية تمثلت في عقد عدة مؤتمرات خرجت بمجموعة توصيات كان من بينها استحداث مادة للقيم والأخلاق تم إقرارها على جميع صفوف المرحلة الابتدائية واعتمدت فى تدريسها على أسلوب التعلم النشيط بما يحتويه من أنشطة وألعاب يقوم بها التلاميذ؛ لإحداث متعة فى التعلم وترسيخ للقيم الإيجابية، كما قامت الوزارة أيضًا بإصدار دليل مرجعي فى القيم والأخلاق للمواطنة يشير إلى مجموعة من السلوكيات، ترتبط كل منها بقاعدة أخلاقية أو بقيمة من قيم الحق والخير والجمال، وذلك بالمشاركة مع الأزهر الشريف والكنيسة المصرية ووزارة الأوقاف، وقد اعتمدت فلسفة الدليل على عدة مقومات، منها :

١- بعث التراث القيمي والخلقي وتنقيته من الشوائب التى تسربت إليه فى عهود الانحطاط والتدهور، وتنشيط وتنمية الضمير الأخلاقى، والوعي الاجتماعى لدى التلاميذ من منطلق أن قيم الحق والخير والجمال وقواعد الأخلاق تعكس حضارة المجتمع وتوجه سلوك أفراده، وعليها تؤسس العلاقات الاجتماعية وأساليب المعاملات، وفى ضوئها

تصاغ النظم السياسية والاقتصادية والثقافية للأمة، وكذلك من منطلق أن الواجب الأخلاقى يكون أكثر شمولا وتأثيرًا من الواجب القانونى؛ لأن الواجب الأخلاقى يشمل جوانب لا يتناولها القانون، أو يتناولها بطريقة مشددة، بحيث يفرض على الإنسان سلوكا مثاليا يقترب من درجة الكمال.

٢- توظيف مبادئ وتعاليم الأديان السماوية، التى تحدد ما يجوز وما لا يجوز فى مجال الفكر والسلوك والعمل، من منطلق أن الدين هو محور الظواهر الاجتماعية وأهمها على الاطلاق.

٣- زيادة الاهتمام بالقيم الأخلاقية في مواجهة الثورات العلمية والتكنولوجية المعاصرة وما فجرته من قضايا أخلاقية ملحة؛ فأصبح هناك قضايا أخلاقية غير مسبوقة فى مقدمتها أخلاق البيولوجي، وأخلاق البيئة، وأخلاق المعلومات، وأخلاق الإنترنت.

٤- الانطلاق الى المستقبل من ضبط حركة الإيقاع بين ثلاثية: الادارة، والعلم، والأخلاق بحيث تصبح لدينا إدارة تقدم العقول التى تثمر علمًا، وتوظف العلم لتثمر تكنولوجيا، وتوظف التكنولوجيا لتحل المشكلات وتطور المجتمعات، وتؤدي إلى تحسين جودة الحياة.

٥- تعليم القيم والأخلاق لمواجهة تحولات العصر التى انعكس أثرها على منظومة القيم، وأحدث تغيرا جذريا فى مناهج الحياة وأساليب التفكير والعمل والعلاقات الاجتماعية، وأظهر حاجتنا إلى ميثاق أخلاقي مصري يحدد القيم الأخلاقية التى ينبغى أن تحكم مجتمعنا، وتحمى خصوصيتنا الثقافية وهويتنا الوطنية من موجات العولمة المتدفقة عبر السماوات المفتوحة والبث الفضائي.

٦- مواجهة ثقافة العولمة التى تهدد الخصوصية الثقافية والهوية الوطنية، وتكرس قيم الفردية والأنانية والانتهازية واللامبالاة، والعنف والاستهلاك الترفى.

٧- مقاومة موجات السخط والملل وضعف الانتماء والتحامل والتطرف والتعصب والعنف ورفض الآخر وتقديم المادى على المعنوي والنزوع إلى الثراء السريع، وتكريس مبدأ الغاية تبرر الوسيلة، وما إلى ذلك من موجات اجتاحت إنسان العصر الذي نعيشه الآن.

وفى سبيل دعم منظومة القيم الأخلاقية ولإنسانية وتحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعى فى نفوس الطلاب، اتخذت وزارة التربية والتعليم في الفترة من ٢٠١٥-٢٠١٧عدة إجراءات لدعم هذه المنظومة، منها:

١- إصدار لائحة الانضباط المدرسى في عام ٢٠١٦ لتضع الأساليب العقابية بشكل يحافظ على العلاقة بين المعلم والطالب فى إطارها الصحيح، وتساهم فى ترسيخ القيم والأخلاق لدى التلاميذ وتساعد على وجود بيئة تعليمية تعتمد على السلوكيات القيمية السليمة.

٢- تطوير كتب التربية الدينية بمشاركة الأزهر الشريف، والكنيسة، وأساتذة الجامعات، وممثلي الرأى العام لتكون الكتب أكثر معاصرة وتشويقا، وأكثر ارتباطا بقضايا المجتمع.

٣- تضمين القيم الوطنية والمبادئ الأخلاقية فى المناهج الدراسية.

٤- مراجعة الكتب المدرسية؛ للتأكيد من خلوها من أية عبارات قد يساء فهمها أو استخدامهما من قبل التيارات غير الوطنية.

٥- كتابة إرشادات خلقية، وسلوكية على أغلفة الكتب المدرسية؛ حتى يطلع عليها الطلاب بصفة دورية.

٦- عقد تدريب لعموم معلمى مادة التربية الدينية حول " إثارة دافعية الطلاب نحو تعلم مادة التربية الدينية " .

٧- عقد تدريب لمعلمي التربية الدينية حول أحكام تجويد القرآن الكريم، وطرق تدريس مادة التربية الدينية.

٨- إجراء مسابقة سنوية لحفظ القرآن الكريم، والثقافة الإسلامية على مستوى الجمهورية.

٩- التعاون مع وزارة الأوقاف فى تنفيذ القوافل الدينية داخل المدارس للتوعية بمكارم الأخلاق.

١٠- تنفيذ خطة الأنشطة اللاصفية فى توجيه اللغة العربية، والتربية الدينية، عبر مجموعة من المحاضرات يقدمها أحد الموجهين المتميزين للطلاب فى مسرح المدرسة أو المكتبة عن أحد الموضوعات التالية: (بر الوالدين، رعاية المسنين، مكانة المعلم فى الإسلام، التسامح وقبول الآخر، تكريم الإسلام للمرأة، العفة والطهارة).

١١- عقد ندوات عن " الإعجاز العلمى فى القرآن الكريم، والسنة النبوية " بالاستعانة بالوسائط المتعددة لجذب الطلاب.

١٢- اعداد حقيبة تدريبية لمعلمي التربية الدينية، وعرضها على الأزهر الشريف، والكنيسة المصرية ثم اعتمادها وادرجها فى خطة الأكاديمية المهنية للمعلم، للارتقاء بمستوى معلم التربية الدينية.

وعلى الرغم من كل هذه الجهود وغيرها التي بذلت لترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية كمدخل لتحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعى فإننا ما زلنا في حاجة ماسة إلى بذل مزيد من الجهد فى ظل المؤامرات التي تحاك داخليًا وخارجيًا ضد هذا الوطن بهدف تدميره وتفكيكه من الداخل، وعليه يمكن تعزيز دور مؤسسات المجتمع المختلفة وبصفة خاصة مؤسسات التعليم في ترسيخ قيم المواطنة لدى النشء والشباب، عبر عدة عوامل، نذكر منها:

- الاهتمام بتعليم التربية القومية والمواطنة في كل مراحل التعليم، والتركيز على موضوعات الحقوق والمسؤوليات والمشاركة فـــي اتخاذ القرارات القومية والقيم التي يمكن أن تترجم إلى مواقف عملية فى الحياة اليومية بما يجعل الفرد مواطنا واعيا في المواقف المختلفة.
- التركيز على توضيح أهمية احترام الأخر وفهم التنوع والتعدد بمعنى الثراء وسعة الرؤية.
- تمكين الشباب من خلال توفير البيئة الداعمة لمبادراتهم واستحداث فرص عمل لهم في القطاعين العام والخاص، وتكثيف الجهود لنشر ثقافة المشاركة والحوار معهم.
- محاصرة سلوكيات التطرف والعنف عند الشباب من خلال سياسات فعالة تدعم المواطنة الديمقراطية والعدالة ومعرفة الأسباب الحقيقية للتطرف عن طريق المختصين والاستناد إلى المؤسسات التربوية فى مواجهة المظاهر السلبية والعنف في المدارس.
- تمكين الفقراء من خلال استيعاب التلاميذ الأكثر فقرا في مؤسسات التعليم وتوسيع فرص التعليم أمامهم بهدف تنمية الطاقات الكامنة لديهم.

- – المشاركة الشعبية في عملية التنمية والتفاعل مع منظمات المجتمع المدني حيث تؤدي زيادة فرص المشاركة إلى تحسين قدرة المجتمع.
- تمكين المرأة وتحسين أوضاعها، وعدم تجاهل دورها في التنمية
- وضع استراتيجية لإحكام الرقابة على قطاع التعليم بصفة عامة والتعليم قبل الجامعى بصفة خاصة

ثانيا : تصور لإحكام الرقابة على قطاع التعليم قبل الجامعى ترسيخ القيم الأخلاقية والإنسانية كمدخل للمحافظة على الهوية الوطنية وتحقيق المواطنة الصالحة والتماسك الاجتماعى

يتضمن هذا التصور مجموع من المنطلقات العامة، يمكن إجمالها على انحو التالى:

- ❖ التعامل مع السياسة التعليمية على أساس أنها عمل مؤسسي، والحرص على مشاركة المعلمين والطلاب وأولياء الأمور في صنع الخطوط العريضة لها ورسم ملامح التغيير المنشود.
- ❖ العمل على إعادة المعلمين والمتعلمين إلى المدارس فيما بعد جائحة كورونا لممارسة عملية يترسخ من خلالها الدور التعليمى والتربوي والاجتماعي للمدرسة في حياة الطلاب.
- ❖ بناء السياسة التعليمية استنادًا إلى معلومات واحتياجات حقيقية، وأهداف وطنية واقعية ومستقلة ولها مرجعية وتتضمن المحاسبية والتقويم وتصحيح المسار.
- ❖ توفير الكوادر البشرية والبنية التحتية والمالية المطلوبة بما يضمن التنفيذ المرضي للسياسة، وعدم الاعتماد الكامل في تمويل صنع السياسة التعليمية أو أحد جوانبها على المنح والقروض خاصة إذا كانت مشروطة.
- ❖ عدم قصر مفهوم (حق التعليم) على مجرد توفير فرص الاتاحة، وإنما أيضًا إتاحة أماكن ووسائل ومصادر التعليم والتعلم للجميع بنفس الكم والجودة، وبما يحقق الهوية الوطنية.
- ❖ تأهيل وتدريب المعلمين لأداء أدوار جديدة، بحيث يتحول دور المعلم إلى مرشد وميسر ومساعد بدلاً من كونه محفظًا وملقنًا ومصدرًا وحيدًا للمعلومات.

- ❖ الاستفادة من الخبرات والتجارب الأجنبية الناجحة مع عدم الاعتماد الكامل على تجارب وأدوات وأساليب سابقة التجهيز في مجتمعات أجنبية قد لا تتناسب مع طبيعة المجتمع المصري.
- ❖ التنسيق والتكامل بين التعليم قبل الجامعي والجامعي، وتوسيع فرص المتعلمين في اختيار نوع التعليم وفقا لمواهبهم واحتياجاتهم دون اضطرار للسفر للدراسة بالخارج خاصة في مراحل التعليم قبل الجامعى ومرحلة الدرجة الجامعية الأولى.
- ❖ ترسيخ منظومة من القيم الخلقية والسلوكية لدى الطلبة وبناء قدراتهم البدنية والذهنية والثقافية والوطنية في إطار تطوير المناخ التنظيمي وتأهيل المعلمين والمشاركة المجتمعية الوطنية.
- ❖ التكامل بين العلوم الاجتماعية والإنسانية والفنون والرياضيات والعلوم والهندسة والتكنولوجيا لعالم متعدد التخصصات.
- ❖ التركيز على الفهم بدلاً من الحفظ، وعلى الإبداع والتفكير النقدي واتخاذ القرارات المنطقية، والتقييم التكويني بدلاً من التجميعي.
- ❖ التركيز على القيم الأخلاقية، والإنسانية، والعدل، والتسامح، واحترام الآخر، والديمقراطية، والحرية، والمسؤولية، والمهارات الحياتية.
- ❖ تقييم فوائد دمج التعليم التقليدي مع التعليم عبر الإنترنت وتعزيز الجوانب الإيجابية والتخفيف من آثار الجوانب السلبية.
- ❖ تزويد المعلمين بمنصات وأدوات تدريس سهلة الاستخدام عبر الإنترنت مثل واجهة الفيديو ثنائية الاتجاه والصوت ثنائي الاتجاه.
- ❖ إنشاء مستودع رقمي للمحتوى يتضمن دروس، وأدوات للتعلم والمحاكاة والواقع المعزز، وتطوير الواقع الافتراضي، بما يناسب جميع الطلاب.
- ❖ معالجة الفجوة الرقمية، من منطلق أن هناك قسم من السكان لا يمكنهم التواصل الرقمي، ويمكن الاستعانة بوسائل متاحة مثل الإذاعة والتلفزيون الوطنى
- ❖ التركيز على شمولية السياسة، مع تحديد التسلسل الأمثل لمراحل السياسة؛ حيث أن لكل مرحلة خطوات تتطلب كل منها الخطوة السابقة ليتم تنفيذها بنجاح، ومن ثم تحقيق الأهداف المرجوة.

- تطوير مؤسسات التعليم القائمة تقنيًا وهندسيًا وإنشاء أخرى جديدة وتدعيمها بالمعلمين المؤهلين والتقنيات التعليمية الحديثة التي تساعد في احكام المتابعة والرقابة
- تعزيز القدرات الإدارية من خلال تطوير برامج التعليم والتدريب وتدعيم نظم المتابعة والمراقبة والتقويم.
- تحسين أداء المعلمين وإلمامهم بالقضايا الوطنية من خلال تقديم البرامج التدريبية المختلفة لهم ومنح الحوافز والمكافآت للمتميزين منهم.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في التعليم والتدريب، بعيدًا عن اختزال العملية في المكسب المادي فقط، وتوجيه الاستثمار لخدمة كل الطبقات.
- عدم التركيز فقط على لغة الأرقام وإغفال الجانب الكيفي، من منطلق أن الأرقام هي التي تكون محسوسة عند كتابة التقارير وإبراز الإنجازات؛ وذلك لأن الأرقام قد يصعب معرفة ما تخفيه وراءها في كثير من الأحيان.
- ترسيخ آليات ومبادئ الديمقراطية وتنمية روح الولاء والانتماء، من خلال تنفيذ برنامج طموح للأنشطة السنوية للرحلات والمعسكرات، والبرلمان المدرسي، وقوافل الرعاية الاجتماعية، والأنشطة الفنية المختلفة، ومتابعة أوائل الطلبة، والإذاعة والصحافة المدرسية والمسرح التربوي، وفى ضوء هذه المنطلقات العامة نقترح أن يتضمن هذا التصور الخطوات التالية:

١- إحكام الرقابة على التعليم الخاص والدولي

- يمثل ملف تطوير التعليم الخاص والدولى أحد الملفات المهمة بين ملفات تطوير التعليم في مصر، وذلك نظرًا لأنه يتضمن أمور جوهرية تتعلق بصالح العملية التعليمية والطلاب وأولياء الأمور من ناحية، وصالح المستثمرين أصحاب هذه المدارس من ناحية أخرى.
- ويشير الواقع إلى أن التحديات التي يفرضها أو يواجهها هذا النوع من التعليم ليست كلها واحدة نظرًا لتنوع مدارسه وطبيعة المناطق التي تتواجد فيها من حيث المستوى الاجتماعى الاقتصادى والاستثمارات المنفقة فيها والقرارات الوزارية التي تنظم عملها؛ حيث تضم هذه المدارس مدارس خاصة عربي وأخرى لغات يُحصل بعضها مصروفات عبارة عن بضع مئات من الجنيهات، ومن ثَمّ تعانى معاناة شديدة نتيجة ارتفاع الأسعار وهروب المعلمين منها بسبب تدنى مرتباتهم، بينما يُحصل البعض

الآخر بضع آلاف من الجنيهات –وهى تعانى أيضًا– إلا أنها أفضل حالاً من الأولى، كما توجد شريحة ثالثة من هذه المدارس تم إنشاؤها في السنوات العشر الأخيرة وتُحصل مصروفات معقولة وتسير فيها الأمور بشكل جيد؛ حيث إنها تحقق فوائض مالية، ولكن على الرغم من ذلك دائما ما يطالب أصحابها برفع المصروفات الدراسية للطلاب.

- ❖ كما تشمل هذا النوع من التعليم أيضا المدارس والأقسام التي تدرس مناهج ذات طبيعة خاصة (دولية) والتى تختلف فيما بينها أيضًا طبقًا للمنطقة السكنية التي تتواجد فيها والمستوى الاجتماعي الاقتصادي لأولياء الأمور بها، ومن ثم نجد تباينًا كبيرًا في الاستثمارات التي يتم ضخها فيها، والمصروفات التي يتم تحصيلها من الطلاب؛ حيث تبدأ هذه المصروفات من عشرات الآلاف من الجنيهات للطالب الواحد في بعض المدارس والأقسام وتصل في البعض الآخر إلى أكثر من مائة ألف، كما تتنوع المناهج التي يتم تدريسها في هذه المدارس بشكل كبير الأمر الذى يؤدى إلى صعوبة التأكد من أمرين أساسيين: الأول يتعلق بمحتوى المناهج والأنشطة التربوية ومدى تأثيره على الهوية الوطنية لدى الطلبة، والآخر يتعلق بما إذا كان محتوى المناهج والأنشطة التي تصاحبها هي ذات المناهج والأنشطة التي تقدم في بلد المنشأ أم لا.
- ❖ وفى ظل هذا التشابك يحتاج الأمر إلى تعزيز الضوابط الموجودة بما يحافظ على الهوية الوطنية للطلبة من ناحية، ويراعي مصالح أصحاب المدارس ويحافظ على الاستثمار من ناحية أخرى. وعليه فإننا نقترح الأتى:
  - توفيق أوضاع المدارس التي تعمل بناء على الحصول على الترخيص بالبناء فقط وعدم الحصول على موافقات بالتشغيل.
  - توفيق أوضاع المدارس التي تعمل بدون موافقات لا على الترخيص بالبناء ولا على التشغيل.
  - توفيق أوضاع المدارس التي لديها مخالفات تتعلق بأساليب قبول الطلاب، أو تجاوز في تحصيل المصروفات بالمخالفة لقرارات وتعليمات وزارة التربية والتعليم وقانون البنك المركزي المصري، أو قبول أعداد من الطلاب أكثر من المرخص به في ضوء عدد الفصول والكثافة المتفق عليها مع وزارة التربية والتعليم فى كل فصل، أو قبول طلاب أجانب دون موافقات من الجهات المعنية،

أو غير ذلك من المخالفات؛ حيث تقضى القرارات الوزارية المنظمة لعمل المدارس الخاصة، والمدارس والأقسام التي تدرس مناهج خاصة ذات طبيعة دولية بأن تكون المصروفات التي يدفعها الطلاب في ضوء ما يتم الاتفاق عليه بين الوزارة والمدرسة بعد صدور قرار التشغيل وتقديم اللائحة المنظمة لعمل المدرسة وتحديد مصروفات الطلاب ومقابل الأنشطة وغير ذلك مع زيادة سنوية أو مع بداية كل مرحلة، ويقضى قانون العمل بأن لا يتم الاستعانة بأكثر من ١٠% من العمالة الأجنبية، كما يقضى قانون البنك المركزي بأن لا يتم تحصيل مقابل أى خدمة تقدم للمواطنين بغير الجنيه المصري، ومن يخالف ذلك يعاقب بالغرامة مليون جنيه والسجن ٣ سنوات.

- إلزام جميع المدارس الخاصة والدولية بتدريس مقررات الهوية الوطنية المصرية المتمثّلة في مواد: التربية الوطنية والتربية الدينية والدراسات الاجتماعية واللغة العربية إلى جانب المنهج الأجنبي، وكذلك رفع العلم المصرى وتحية، وترديد النشيد الوطنى حتى يتربى لدي التلميذ الإحساس بالولاء والانتماء الوطنى.
- إلزام جميع المدارس الدولية بالتعاقد مع عدد من الأجانب المؤهلين علميًا وتربويًا في حدود النسبة المقررة بقانون العمل وهي ١٠٪ للأجانب.
- إلزام جميع المدارس الخاصة والدولية بتحصيل المصروفات وفقًا لقرارات وتعليمات وزارة التربية والتعليم وقانون البنك المركزي المصري.
- توفيق أوضاع المدارس التي ترتبط ببعض السفارات الأجنبية في مصر، وتقبل طلابًا مصريين، ولا تدرس مقررات الهوية الوطنية لهم (اللغة العربية، الدراسات الاجتماعية، التربية الدينية، التربية الوطنية)، كما أنها لا ترفع العلم المصري ولا يحييه الطلاب ولا يرددون النشيد الوطنى، من منطلق أن هذه المدارس في ضوء اللوائح والقرارات والقوانين المحلية ومبدأ المعاملة بالمثل المعمول به في العلاقات الدبلوماسية الدولية عليها أن تختار أحد البديلين التاليين:

الأول: أن يتم تصنيفها على أنها مدارس جاليات وفى هذه الحالة يقتصر القبول فيها على أبناء الجاليات الأجنبية، ولا يحق للمدرسة قبول

أى طلاب مصريين تحت أى ظرف أو استثناء، ويمكن أن تكون هناك فترة انتقالية لتسوية أوضاع الطلبة المصريين الموجودين بها لحين تخرجهم، على ألا يتم قبول أي طلاب مصريين جدد.

الآخر: أن يتم تصنيفها على أنها مدارس دولية، وبالتالى يكون من حقها أن تقبل طلابًا مصريين وغير مصريين على أن تقوم بتوفيق أوضاعها من خلال معادلة المناهج التي تدرسها، مع إضافة مناهج الهوية الوطنية إليها، وإلزام المدرسة برفع العلم المصري والطلاب بتحيته وترديد النشيد الوطنى.

❖ وفى ضوء ما أُثير حول تعدد مناهج مدارس الدبلومة الأمريكية واعتمادها، وتعدد التبعيات التي تنتمي إليها في الولايات المتحدة الأمريكية، والتي تجعل من الصعب على الوزارة التأكد من التزام هذه المدارس بالمناهج التي تعتمدها الولايات المختلفة داخل الولايات المتحدة الأمريكية، وفى ضوء كتاب المكتب الثقافي المصري في واشنطن بأن:

- منظومة التعليم المدرسى الأمريكية منظومة لامركزية بشكل أساسي، ولا يوجد نظام تعليم موحد على المستوى القومي كما هو متبع في مصر (الثانوية العامة)، وال(IG) في إنجلترا، وعديد من الدول الأخرى.
- منظومة التعليم بالمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية غير قائمة على الاعتماد، وبالتالى فإن إدارة التعليم الأمريكية وإن كانت تعترف بعدد محدود من جهات الاعتماد فيما يخص اعتماد مؤسسات التعليم العالى الأمريكية إلا أن إدارة التعليم الأمريكية لم تعط اعترافًا لأي جهة اعتماد لاعتماد المدارس.
- جهات الاعتماد الثلاثة التي تعترف بها إدارة التعليم الأمريكية هي:
  - New England Association Of Schools and Colleges
  - Middle States Association Of Colleges and Schools
  - Western Association Of Schools and Colleges

والاعتراف بها يتعلق فقط باعتماد مؤسسات التعليم العالى وليس اعتماد المدارس بصفة أساسية، وإن كانت تقوم باعتماد بعض المدارس الثانوية في الولايات المتحدة الأمريكية وخارجها لجذب الطلاب.

- منظومة التعليم بالمدارس في الولايات المتحدة الأمريكية تقوم بصفة أساسية على خضوع كل مدرسة للإشراف الكامل والدقيق لإدارة التعليم بالولاية أو المقاطعة التابعة لها بما يضمن تطبيق المدارس للسياسات والمعايير التعليمية للولاية أو المقاطعة التابعة لها، وتقوم إدارة التعليم بالمقاطعة أو الولاية بوضع ومتابعة المناهج ومتابعة الامتحانات والنتائج، وعقد الامتحانات العامة في المواد الأساسية لقياس مستوى الطلاب بصورة متكافئة على مستوى الولاية أو المقاطعة، كما يمكن لبعض الطلاب على التوازي دراسة البكالوريا الدولية IB، أو مقررات APحيث إنهم يمنحون الطلاب ميزة عند دخول الجامعات.
- حصول مدرسة على اعتماد من جهة اعتماد لا يعد من المتطلبات الأساسية لمنظومة التعليم المدرسى الأمريكية، وتلجأ إليه فقط بعض المدارس لرفع الكفاءة التعليمية وجذب الطلاب.

فى ضوء ما سبق نقترح توفيق أوضاع جميع المدارس التي تعمل بنظام الدبلومة الأمريكية في مصر من خلال تحويلها للعمل بنظام مدرسة كلية القاهرة الأمريكية بالقاهرة أو مدرسة شودتس الأمريكية بالإسكندرية؛ حيث أن مكتب المدارس الدولية التابع للخارجية الأمريكية وهى الجهة المسئولة عن المدارس الأمريكية خارج الولايات المتحدة الأمريكية على مستوى العالم لا يعترف سوى بهاتين المدرستين فقط، أما باقي المدارس التي تعمل بمنظومة التعليم الأمريكي في مصر فهي غير معترف بها وفقًا لمنظومة التعليم المدرسى الأمريكية طبقًا لما أفاد به تقرير المكتب الثقافى المصرى بواشنطن بهذا الخصوص.

٢- إحكام الرقابة على الجمعيات الأهلية والجهات الخارجية العاملة في مجال التعليم

ويتضمن ذلك مجموع من الخطوات الإجرائية المهمة، وذلك على النحو التالى:

- ❖ دعم دور المشاركة المجتمعية في تحسين جودة العملية التعليمية والحياة المدرسية، مع الالتزام بعدم السماح لأي من الجمعيات الأهلية المحلية أو الجهات الأجنبية بالعمل في مجال التعليم سواء في مجال التغذية المدرسية أو التدريب أو غير ذلك إلا بعد موافقة وزارة التربية والتعليم والجهات المعنية في الدولة.
- ❖ التوسع في المشروعات المصرية الدولية والمحلية التي تعزز الاستفادة من الاستثمار والخبرة الأجنبية وتحفظ الهوية الوطنية للتلاميذ، وذلك في إطار من الضوابط المتفق عليها والمتابعة والمراقبة الدورية، مثل:

- مشروع المدارس المصرية اليابانية الذي يركز بالدرجة الأولى على إعادة الأنشطة إلى المدارس وتوظيفها في تحقيق النمو الشامل والمتكامل للطفل من خلال تطبيق نظام "التوكاتسو" الياباني.
- مشروع مدارس المشاركة المجتمعية الذي يركز بالدرجة الأولى على دعم الطبقات الفقيرة والمتوسطة.
- مشروع دمج التعليم الفني (مبارك كول) الذي يركز بالدرجة الأولى على ربط التعليم الفنى بمؤسسات الإنتاج والاحتياجات الحقيقية لسوق العمل
- مشروع مدارس التكنولوجيا التطبيقية التى تركز بالدرجة الأولى على تزويد الطلبة بمهارات القرن الحادى والعشرين المطلوبة لسوق العمل
- مشروع مدارس البكالوريا الدولية
- مشروع مدارس النيل
- مشروع المدارس المصرية الدولية
- مشروع مدارس المتفوقين للعلوم والتكنولوجيا

٣- تعزيز دور الأنشطة التربوية فى ترسيخ قيم الولاء والانتماء الوطنى بمؤسسات التعليم

انطلاقا من قناعة مؤداها أن الأنشطة التربوية تمثل٣٠% من المنهج الدراسي وتلعب الدور الأهم في بناء شخصية التلميذ وتشكيل توجهاته وولاءاته وانتماءاته، نقترح التركيز على توفير الأنشطة التالية في المدارس الحكومية والخاصة والدولية والرقابة عليها:

- ❖ دعم وتعزيز دور الأنشطة التربوية وتطويرها من خلال: تحديث قاعدة بيانات المكتبات المدرسية ومحتواها سنويًا، واستكمال مشروع الفهرس الموحد، ومشروع بنك المعرفة، وإنشاء مكتبات مدرسية بجميع مدارس التعليم الأساسي، وإنشاء قاعات تسمح بممارسة النشاط المسرحي ونشاط الإذاعة والصحافة المدرسية في جميع المدارس التي تنشأ حديثًا، وتطوير جميع المسارح المدرسية المغلقة الموجودة في المدارس القائمة وإعادة تشغيلها والاستفادة منها.
- ❖ ترسيخ آليات ومبادئ الديمقراطية وتنمية روح الولاء والانتماء، من خلال تنفيذ برنامج طموح للأنشطة السنوية للرحلات والمعسكرات، والبرلمان المدرسي، وقوافل

الرعاية الاجتماعية، والأنشطة الفنية المختلفة، ومتابعة أوائل الطلبة، والإذاعة والصحافة المدرسية والمسرح التربوي.

- ❖ دعم النشاط الرياضي والكشفي والإرشادي من خلال تنفيذ مشروع الثقافة الرياضية، وتعميمه على جميع مدارس الجمهورية
- ❖ تعظيم الاستفادة من وثيقة الأنشطة البيئية والسكانية والصحية لتحقيق تنمية مستدامة فى مجالات التربية البيئية والتربية السكانية والتربية الصحية، وذلك بترجمة معايير الوثيقة إلى أنشطة تربوية تتلاءم مع المرحلة الدراسية المستهدفة وتحقيق أهدافها من حيث توثيق اتصال التلميذ ببيئته المصرية، والمحلية ومقتضيات تنميتها وربط التعليم بحياة التلميذ وواقع البيئة التي يعيش فيها.
- ❖ إعادة الأنشطة للمدارس القديمة القائمة، وكذلك المنشأة حديثًا سواء أكانت أنشطة رياضية، أَم كشفية، أَم ثقافية، أَم اجتماعية، أَم علمية؛ من خلال تنفيذ المسابقات والمعسكرات والبطولات والرحلات وإقامة مسابقات الإذاعة والصحافة المدرسية، وإقامة مسابقات المسرح المدرسي، وأوائل طلبة، وتنظيم البطولات المركزية للألعاب الفردية (السلاح، الغطس، ألعاب القوى، الدراجات، السباحة، تنس الطاولة، الجمباز الفني، التنس الأرضي، السباحة التوقيعية، المصارعة، الكاراتيه، الملاكمة، الجودو)، وإقامة بطولات للألعاب الجماعية، والنشاط الكشفي (براعم، أشبال، كشافة، كشاف متقدم عام، كشاف متقدم فني، كشاف ذوي الاحتياجات الخاصة جوالة، مراكز التدريب)، و نشاط المرشدات (براعم، زهرات، مرشدات، مرشدة متقدمة ثانوي عام، مرشدة متقدمة ثانوي فنى ٣ سنوات، مرشدة متقدمة ثانوي فنى ٥ سنوات، ذوى الاحتياجات الخاصة)، وتنفيذ مسابقات قومية في القراءة لطلبة المدارس .

٤- إنشاء إدارة تختص بإحكام الرقابة

يتطلب وضع استراتيجية عمل متكاملة للارتقاء بالمنظومة التعليمية في المدارس الدولية والخاصة وتحويل مؤسساتها إلى مؤسسات متميزة تضم قادة ومعلمين وطلبة قادرين على صناعة المستقبل وتحقيق المخرجات التعليمية المنشودة، يتطلب وجود إدارة تُعنى بإحكام الرقابة تستند إلى دليل إجرائي يتضمن

كافة المعايير والأدوات الرقابية التي يمكن أن تعتمد عليها بما في ذلك التشريعات ونظم وقواعد وزارة التربية والتعليم.

والغالب أن قيام إدارة الرقابة بالدور المنوط بها سيوفر رسالة اطمئنان للمجتمع بأنَ كافة المؤسسات التعليمية في الدولة تنفذ المطلوب منها وفقا لسياسات ومعايير محددة وبما يحقق احتياجات وتوقعات كافة المعنيين بخطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الدولة، كما أنه يُمكن تلك المدارس من تقديم قيمة مضافة للطلبة تؤهلهم لمواكبة التطور الذي يسعى إليه المجتمع المصرى وما يحتاجه من مهارات، هذا بالإضافة إلى أن هذه الإدارة سيكون لها دورًا محوريًا فى تمكين صانع القرار من تتبع تطور الأداء التعليمى بها وتمكين الطالب من الحصول على تعليم يعزز قدراته على التعلم الذاتي، وبناء خبراته، وتشكيل هويته وتوجهاته الوطنية.

١ـ الوحدات التنظيمية لإدارة الرقابة التعليمية

- ❖ الرقابة على مؤسسات تربية الطفولة المبكرة الخاصة والدولية
- ❖ الرقابة على مؤسسات التعليم العام الخاصة والدولية
- ❖ الرقابة على مؤسسات التعليم الفني الخاصة والدولية

٢ـ مرجعيات قطاع الرقابة التعليمية

- ❖ القوانين المنظمة للعملية التعليمية ولوائحها التنفيذية، والقرارات والتعاميم الوزارية والإدارية

٣ـ القيادات المعنية بالرقابة التعليمية

- ❖ الوزير المختص، نواب الوزير، رئيس قطاع .....، مدير وإدارات الرقابة في الديوان والمديريات، أخرين.....

٤ـ مدونة السلوك المهني لأخصائي الرقابة التعليمية

يمثل الالتزام بقواعد السلوك المهني وأعلى مستويات المهنية والموضوعية والشفافية والنزاهة والاحترام شرط لنجاح عملية الرقابة، وهذا الأمر يتطلب:

- ❖ إصدار تقارير عادلة تعتمد على أدلة صحيحة تتسق مع معايير الرقابة على مؤسسات التعليم.
- ❖ إصدار تقارير موضوعية لا تخضع لأي تأثيرات شخصية، أو مؤسسية قد تؤثر سلبا على موضوعيتها.

- ❖ التعامل باحترام مع من سيتم التواصل معهم أثناء الزيارة الرقابية.
- ❖ الاستفادة من نتائج عمليات الرقابة الذاتية التي تجريها المؤسسة التعليمية كنقطة انطلاق لعمليات الرقابة على المؤسسة .
- ❖ عدم الإدلاء بأية آراء أو استنتاجات إلا بعد دراسة الحالات التي يتم رصدها طبقا للقوانين والتشريعات واللّوائح ذات العلاقة.
- ❖ ممارسة أنشطة فريق الرقابة بحياد تام ومراعاة العدالة عند إعداد التقارير
- ❖ استخدام الموارد المتاحة بكفاءة وفى الاستخدامات المخصصة لها فقط.
- ❖ الامتناع عن قبول هدايا أو هبات وكافة أشكال الامتيازات التي يمكن أن تؤثر على محتوى التقارير الرقابية.
- ❖ اتخاذ القرارات بعيدًا عن الانطباعات الشخصية والأحكام المسبقة.
- ❖ عدم التعسف واحترام الأخر بغض النظر عن منصبه أو انتمائه الدينى أو السياسى .
- ❖ تجنب العلاقات التي تتعارض مع المسؤوليات المنوطة بفريق الرقابة

مكفاءات اخصائي الرقابة

- ❖ رؤية ورسالة الوزارة
- ❖ السياسات والنظم واللوائح والقوانين المنظمة.
- ❖ العمليات والمهام والأنشطة التي تمارس في مؤسسات التعليم بصفة عامة والخاص والدولى بصفة خاصة.
- ❖ قواعد السلوك المهني الواردة في مدونة السلوك المهني
- ❖ مهارة كتابة التقارير بمختلف أنواعها وتحليلها وصياغة الاقتراحات والنتائج.
- ❖ التمتع بالصفات القيادية.
- ❖ التمكن من مهارات الاتصال، وإدارة الوقت، والعمل ضمن الفريق، واستخدام الحاسب وشبكة الإنترنت.

٦- معايير الرقابة

- ❖ الإدارة والعاملون :(المظهر العام، نظام إدارة المعلومات، المناهج الدراسية، المعلمين والإداريين، ...)

- ❖ المبنى المدرسى: (المرافق العامة، الصيانة، احتياجات أصحاب الهمم، مركز مصادر التعلم، قاعات الأنشطة، الملاعب والصالات الرياضية، الإنترنت.....)
- ❖ الخدمات والأنشطة والتربوية
- ❖ أنشطة جمعيات المجتمع المدنى في مؤسسات التعليم الحكومى والخاص والدولى (الفعاليات، والمناسبات، والأنشطة)

٧- ضوابط الزيارة الرقابية

- ❖ تنفيذ الزيارة وفق منهجية معتمدة.
- ❖ عدم إعلام المؤسسة بموعد تنفيذ الزيارة.
- ❖ عدم إعطاء المؤسسة بيانات التواصل الشخصية لفريق الرقابة.
- ❖ يتولى رئيس الفريق توزيع المهام على الأعضاء بما يضمن تكاملية وموضوعية التقارير الصادرة.
- ❖ يلتزم أعضاء الفريق بوضع بطاقات التعريف أثناء تنفيذ الزيارة
- ❖ يقوم الفريق في بداية الزيارة بلقاء مدير المدرسة والفريق الإداري بها لتعريفهم بالهدف من الزيارة.
- ❖ يقوم أعضاء الفريق في نهاية الزيارة بعقد لقاء مع مدير المدرسة والفريق الإداري بها.

يلتزم أعضاء الفريق بتسليم التقرير لمدير مكتب الرقابة التعليمية بالوزارة خلال يومي عمل من تاريخ تنفيذ الزيارة كحد أقص

المراجع

١- الهلالى الشربينى الهلالى (٢٠١٨). كنت وزيرًا للتربية والتعليم والتعليم الفني، المنصورة المكتبة العصرية

٢- وينشروب ويلتشير (٢٠٠١): التعليم من أجل التماسك الاجتماعي وثقافة اللاعنف، مستقبليات، المجل د٣١، ال عدد٣، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

٣- على عبد الرؤوف صابر، محسن بن عبد الرحمن (٢٠١٣). تصور مقترح لتفعيل قيم المواطنة لدى الطلاب المعلمين في كليات التربية بالجامعات السعودية على ضوء التحديات المعاصرة، مجلة العلوم التربوية والنفسية، ٧، (١)، جامعة القصيم، السعودية، ٦٧ - ٢٠٧.

٤- أحمد غنيمي مهناوي (٢٠٠٨). تربية المواطنة بين خصوصية الهوية وهيمنة العولمة، دراسة تحليلية ناقدة، مجلة كلية التربية، جامعة بنها، ١٨، (٧٥)، ٤٩-١٠٠.

٥- يوسف بن سطام العنزي (٢٠١٥). فاعلية برنامج إرشادي في تنمية المسئولية الاجتماعية والمواطنة لدى عينة من طلاب جامعة تبوك (دراسة شبه تجريبية). المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، ٣١، (٦٣)، ١٩٥ – ٢٣٢.

٦- على عيسى زمزم (٢٠١٥). مهددات قيم المواطنة وعلاقتها بالانحراف السلوكى، مكتبة الشارقة، الامارات العربية المتحدة.

٧- فرنادو ريمرز (٢٠٠٦): المواطنة والهوية والتعليم: تحليل الأهداف العامة للمدارس في عصر العولمة، مستقبليات. المجلد ٣٦ العدد ٣، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.

٨- عاشور أحمد عمري (٢٠١٤): دور رأس المال الاجتماعي في مواجهة الفقر والاستبعاد: رؤية لتحقيق التماسك المجتمعي، آفاق جديدة في تعليم الكبار. العدد ١٦.

٩- حسين حسن موسى (٢٠١٢). مناهج البحث في المواطنة وقيم المجتمع، القاهرة، دار الكتب الحديث.

١٠- كليمينتينا أسيدو (٢٠٠٨): كلمة التحرير، مستقبليات، المجلد ٣٨ العدد ٢، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو

١١- حامد عمار (١٩٩٩): في التنمية البشرية وتعليم المستقبل: دراسات في التربية والثقافة، القاهرة، مكتبة الدار العربية للكتاب ٠

١٢- كينيث كينج (٢٠١٤): الشباب وتنمية المهارات، والعمل من واقع تقرير المراقبة العالمي حول التعليم للجميع (٢٠١٢)، مستقبليات، المجلد ٤٤، العدد ٢، القاهرة، مركز مطبوعات اليونسكو.

١٣- يزيد عيسى السورطي (٢٠٠٩): السلطوية في التربية العربية، الكويت، عالم المعرفة، العدد ٣٦٢.

١٤- أيمن مجدي عبد الدايم (٢٠٠٦). علاقة أساليب الضبط الاجتماعى بتنمية مفهوم المواطنة- دراسة حالة مؤسسات التعليم غير النظامي فى منطقة البساتين، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، جامعة الدول العربية.

١٥- نجلاء محمد يوسف (٢٠١٤). دور المدرسة فى تنمية قيم المواطنة فى ضوء التحولات السياسية المعاصرة للمجتمع المصرى، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة بورسعيد.

١٦- رانيا قدري أحمد مرجان (٢٠٢٠). قيم المواطنة لدى طلاب الفرق النهائية فى ضوء وثيقة المستويات المعيارية لخريجى التعليم العالى من وجهة نظرهم، مجلة كلية التربية- *جامعة الزقازيق*

17- KhitamN. Radwan, Mohammad S. Al-Zboon & Malik S. AlZboon,(2018). Role of Educational Mediain Promoting the Values of Citizenship Among Students of Secondary Schoolsin Zarqa Education Directorate II from View point of Their Teachers, Published by Canadian Center of Science and Education, Modern Applied Science, 12, (3), 23- 34.

18- Andrew Norton & Arjan de Haan (2013): Social Cohesion: Theoretical Debates and Practical Applications with Respect to Jobs. Background Paper for the World Development Report 2013.worldbank.org

١٩- استراتيجية / دليل الرقابة التعليمية على مؤسسات التعليم
https://www.moe.gov.ae/Ar/ImportantLinks/Documents/ControlSector/%D8%AF%D9%84%D9%8A%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%82%D8%A7%D8%A8%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%20%D8%B9%D9%84%D9%89%20%D9%85%D8%A4%D8%B3%D8%B3%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B9%D9%84%D9%8A%D9%85%20%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%A7%D9%85.PDF